مجلة الإدارة العامة والقانون والتنمية
Journal of Public Management & Law & Development

# برامج التنمية الريفية المندمجة (PPDRI) كآليات دعم محلية
# برامج تحت إشراف محافظة الغابات المسيلة 2009 إلى 2016
# INTEGRATED RURAL DEVELOPMENT PROGRAMS (PPDRI) AS LOCAL SUPPORT MECHANISMS

تاريخ الاستلام: 2024/02/10 تاريخ القبول: 2024/02/18 تاريخ النشر: 2024/03/11

علال علي [1]، عرعار محمد [2]
[1] جامعة زيان عاشور بالجلفة، MQEMADD ، a.allal@univ-djelfa.dz
[2] جامعة زيان عاشور بالجلفة، MQEMADD ، الجزائر، m.arar@univ-djelfa.dz

**الملخص**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز واقع برامج التنمية الريفية المندمجة PPDRI كآلية لنهوض بمستويات التنمية المحلية في إطار تنفيذ السياسات العمومية، حيث تم إحصاء البرامج المسندة لمحافظة الغابات بولاية المسيلة من الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2016، حيث توصلت الدراسة لوجود جدية من طرف الدولة من خلال تسخير إعتمادات جد معتبرة لفائدة المناطق الريفية، كما خلصت الدراسة لوجود أثار اقتصادية واجتماعية إيجابية على المناطق الريفية التي شهدت نزوحا للسكان بسبب الوضع الأمني التي عاشته الجزائر في فترة التسعنيات.

**الكلمات المفتاحية:** برامج مندمجة ;تنمية محلية ; محافظة الغابات.

**تصنيف JEL :** D73; D83

**ABSTRACT**

This study aimed to highlight the reality of the Integrated Rural Development Programs (PPDRI) as a mechanism to advance the levels of local development within the framework of implementing public policies. The programs assigned to the Forestry Department in the M'sila province from the period extending from 2009 to 2016 were enumerated. The study found a serious commitment on the part of the state through the allocation of significant credits for the benefit of rural areas. Furthermore, the study concluded that there were positive economic and social effects on rural areas that experienced population displacement due to the security situation Algeria faced during the nineties.

**Keywords**: Integrated programs; Local development; Forestry Department;

**JEL Classification Codes : D83; D73**

**المؤلف المرسل:** علال علي، **الإيميل:** a.allal@univ-djelfa.dz

**1. مقدمة**

تلزم الدولة نفسها بتطبيق العقد الضمني الذي يجمع بينها وبين مواطنيها بتنفيذ سياساتها العمومية خدمة لهذا الأخير من أجل تحقيق التنمية المحلية والمحافظة على التماسك الاجتماعي ما يحفظ للدولة كيانها، وتطبيقا لمبدأ التكيف واستمرارية المرفق العام، جعل الدولة تفكر في تجديد برامجها عموما والمخصصة لسكان الريف خصوصا وكذا استحداث آليات وهيئات لتنفيذها.

تعتبر محافظة الغابات أداة من الادوات التي تعتمد عليها الدولة في تفعيل التنمية المحلية لمختلف البلديات والقرى والمداشر وذلك من خلال العيديد من البرامج المسندة إليها سواء في التسيير والتنفيذ او المراقبة، وهذا عبر سنوات عديدة، لكننا خلال هذه الدراسة سنركز على الفترة من 2009 الى 2016 والتي شهدت حركية وديناميكية كبيرة بفعل الاغلفة المالية الكبيرة المخصصة لهذا الغرض.

وتنطلق هذه الدراسة لتقدم إحصاءات للبرامج المسندة للمحافظة الغابات بولاية المسيلة، فقد تناولنا جزئين، الجزء الاول تطرقنا فيه الى الجانب النظري للتنمية المحلية وأهم برامجها ، في حين كان الجزء الثاني خاص بالدراسة الميدانية مع التحليل للمعلومات المتحصل عليها من أرشيف المحافظة.

الإشكالية:

**ما مدى مساهمة برامج التنمية الريفية المندمجة (PPDRI) في دعم التنمية المحلية؟**

- برامج تحت إشراف محافظة الغابات المسيلة 2009 إلى 2016 أنموذجا-

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي أسئلة فرعية يمكن إجمالها في الآتي:

- هل غيرت برامج التنمية الريفية المختلفة من نمط عيش سكان المناطق الريفية؟
- ماهي الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتنمية الريفية المندمجة المنفذة بالمناطق الريفية لولاية المسيلة.
- هل أدت البرامج إلى تحقيق تنمية ريفية حقيقية؟

**حدود الدراسة:**

تم إحصاء البرامج المسندة لمحافظة الغابات بولاية المسيلة من الفترة الممتدة من 2009 إلى 2016 المخصصة لتنمية المناطق الريفية بالمسيلة

**منهج الدراسة:**

تم إستخدام المنهج الوصفي الذي يقتضي التحليل لما تمليه حاجة الدراسة حيث تم الإستعانة بوثائق أرشيف محافظة الغابات لولاية المسيلة، مع تحليل البيانات ومقارنة الأهداف المسطرة مع الأهداف المحققة فعليا.

**الجانب النظري:**

**تعريف التنمية الريفية.**

إختلفت المفاهيم والتعاريف حول مفهوم التنمية الريفية بين المفكرين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع، الخبراء، والمنظمات الحكومية، ويرجع هذا الى الزاوية التي ينظرون بها لهذا المفهوم.

تعرف التنمية الريفية بأنها " العمليات المختلفة التي يجري لها التخطيط والتنفيذ على اساس الجهود الاهلية والحكومية المتضافرة والمتساندة بهدف تحسين الاحوال الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية للمجتمعات المحلية، وربط هذه العمليات بالإصلاحات الكبرى التي تخطط وتنفذ على مستوى الدولة (احمد ، 2005)

وتعرف بانها "مجموعة عمليات ديناميكية تحدث في المجتمع الريفي من خلال الجهود الحكومية والاهلية المشتركة بأساليب ديمقراطية، وفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة لتزويد سكان الريف بقدر من المشروعات الاقتصادية، التكنولوجية والخدمات العامة المختلفة، قصد الارتقاء بالمستوى الاجتماعي والثقافي لهؤلاء السكان وإدماجهم في الحياة القومية وتمكينهم من المساهمة بأقصى قدر ممكن في التنمية الوطنية"

**أهمية التنمية الريفية وأهدافها :**

بالرغم من تباين المنطلقات الفكرية حول مفهوم التنمية الريفية، الا أن جميع المشتغلين في هذا المجال يقفون تحت راية واحدة وعلى أرض واحدة ومتفقين على أن الإطار الأنسب لها هو المدخل التكاملي، أي أن تطوير الريف عملية مشاركة وتفاعل بين المدينة والريف، وبين القطاعين العام والخاص والقطاعات الانتاجية والخدماتية، وهو السبيل الصحيح للنهوض بالمجتمع اقتصاديا، اجتماعيا، وثقافيا، لذا فالتنمية الريفية لها أهداف وغايات تريد تحقيقها وكذلك أهمية بالغة في حياة المجتمع الريفي.

**أهمية التنمية الريفية.**

تنبع اهمية التنمية الريفية والدافع وراء الزامية تجسيدها والقيام بها على أرض الواقع الى العوامل التالية: (منال محمد، 2009)

- إنخفاض نسبة سكان الريف؛
- القصور الحادث في الانتاج الزراعي وعدم قدرته على مقابلة الاحتياجات المحلية؛
- إنخفاض العائد من الزراعة عنه في الصناعة؛

- إنخفاض مستويات المعيشة في الريف كالتعليم، الصحة، الاسكان؛
- استمرار هجرة الكفاءات من الريف الى المدينة؛
- نجاح أهل المدن في اجتذاب كل أنواع الاستثمارات على حساب أهل الريف؛
- قلة المرافق العامة والخدمات الاجتماعية في الريف؛
- إنخفاض دخول سكان الريف وعدم قدرتهم على تلبية حاجياتهم اليومية.

**ثانيا : أهداف التنمية الريفية.**

ترمي التنمية الريفية الى تحقيق الاهداف التالية ( صالح، 2002)

- زيادة معدلات الدخل في المناطق الريفية من خلال تحسين استغلال الموارد المتاحة؛
- تعبئة طاقات أبناء الريف وضمان مشاركتهم في تخطيط وتنفيذ الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية؛
- توفير الحد الأدنى من البنى الأساسية والحاجات لسكان الريف؛
- الاستفادة من كافة الأراضي الصالحة للزراعة، والتي تساهم في توفير العديد من الموارد الطبيعية الداعمة للتنمية؛
- المساهمة في توفير الدعم الاقتصادي للريف، الذي يساعد في التقليل من انتشار الفقر بين السكان؛
- العمل على توفير المؤسسات التعليمية العامة في المناطق الريفية، للمساهمة في القضاء على الأمية؛
- البحث عن أفضل الوسائل التي تساعد على تحسين الحياة في الريف؛

**1-1- برامج التجهيز.**

في مجال التنمية هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية، أحدهما بلدي يتم على مستوى البلدية، والأخر قطاعي يتم على مستوى الولاية.

✓ **المخطط البلدي للتنمية** PCD:

هو عبارة عن برنامج شامل في التنمية وجزء من قسم التجهيز، ويعتبر أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية، والهدف الأساسي لهذا البرنامج هو تلبية حاجات المواطنين والنهوض بالتنمية المحلية إنطلاقا من إلتزامات الدولة تجاه المواطن، ويشمل مضمون هذا المخطط قطاعات تمس الحياة اليومية للمواطن كالمياه والتطهير والمراكز الصحية وغيرها، اضافة الى التجهيزات القاعدية، تجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية. (صوداقي و خضراوي، 2021)

وتنص المادة 107 من قانون البلدية رقم 10/11 على أن "المجلس الشعبي يعد برامجه السنوية والتمعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها، تماشيا مع الصلاحيات المخولة له

قانونا، وهذا المخطط يشترط أن يكون متماشيا مع المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للاقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية" (الجريدة الرسمية العدد 12، 2011).

✓ **البرنامج القطاعي غير الممركز للتنمية**PSD.

يعد المجلس الشعبي الولائي مخططا للتنمية على المدى المتوسط بين الاهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في اطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية ويعتمد هذا المخطط كاطار للترقية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية (الجريدة الرسمية العدد 12، 2012)

**2-1- البرامج المرافقة والمدعمة للاصلاحات الاقتصادية.**

هي برامج تستجيب لوضعيات معينة، فهي تتكفل بالوضعيات الظرفية لتجاوزها لاسيما في مجال خلق مناصب شغل على المستوى المحلي، من اهم هذه البرامج:

✓ **برنامج دعم الانعاش الاقتصادي:**

أنشأ سنة 2001، ويهدف الى إنعاش الاستثمار العمومي بواسطة مشاريع مسجلة ضمن مختلف برامج التجهيز العمومي للدولة (المخطط البلدي للتنمية، المخطط القطاعي غير الممركز للتنمية)

ويمتد هذا البرنامج على مدى أربع سنوات (2004/2001)، ويتمحور حول الانشطة الزراعية المنتجة وحول الانشطة المخصصة لدعم المؤسسات، والى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية، وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية (شويح، 2011).

✓ **برنامج صندوق الجنوب:**

هدف هذا برنامج التكفل بالنقائص الملاحظة في ميدان التجهيزات الاساسية للمناطق الجنوبية بالوطن لتجاوز التأخر الذي تعانيه في هذا المجال إذا ما تم مقارنتها بالمناطق الشمالية في الوطن (غرايسة وسرير، 2022)

✓ **الصناديق الخاصة:**

يهدف هذا البرنامج الى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات عبر التراب الوطن حيث يتم مقارنة ولايات مختلفة مع بعضها البعض، في اطار محاربة الفوارق الجهوية، بالإضافة الى صناديق أخرى نذكر منها: الصندوق الوطني للضبط والتنمية المحلية وصندوق الكوارث الطبيعية (رحماني و السبتي، 2008)

**3-1- معوقات التنمية المحلية في الجزائر:**

✓ انتشار الامية وارتفاع نسبها وقلة الوعي لدى المواطنين في المجتمع الريفي.

✓ النزوح الريفي وبحث عن حياة أكثر استقرارا ورفاهية.

- ✓ عدم توافق التشريعات والقوانين المعمول بها حاليا مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية (علوني، 2013).
- ✓ تنوع النفقات وحصول الادارة المحلية على اعانات مشروطة.
- ✓ نقص مصادر التمويل المحلي (سعودي، 2007).

**2-الجانب التطبيقي:**

**2-1- برامج التنمية الريفية المسندة لمحافظة الغابات لولاية المسيلة في الفترة 2009-2014**

تم إبرام عقد النجاعة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وولاية المسيلة والذي يمتد بين 2009 إلى 2014 لإنجاز 272مشروع جواري في 33 بيلدية ريفية

**جدول1: عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية حسب عقد النجاعة لولاية المسيلة للفترة 2009-2014**

| المواضيع الجامعة | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **عصرنة القرى والقصور** | 5 | 6 | 6 | 6 | 5 | 5 | 33 |
| **تنوع الأنشطة الاقتصادية** | 11 | 12 | 12 | 12 | 12 | 12 | 71 |
| **تثمين وحماية الموارد الطبيعية** | 25 | 25 | 26 | 26 | 26 | 25 | 153 |
| **تثمين وحفظ التراث المادي وغير المادي** | 2 | 2 | 3 | 3 | 3 | 2 | 15 |
| **المجموع** | 43 | 45 | 47 | 47 | 46 | 44 | 272 |

**المصدر**: محافظة الغابات لولاية المسيلة.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المشاريع الجوارية المبرمجة خلال الفترة 2009-2014 يبلغ 272 مشروع ، تتوزع بين مشاريع تهدف إلى عصرنة القرى والقصور وهو المحور الخاص بتحسين ظروف معيشة سكان الريف من خلال إنجاز مرافق عامة على وجه الخصوص، وعددها 33 مشروع، ومشاريع تهدف إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي، وهو محور يخص تحسين مداخيل سكان الريف، وعددها 71 مشروع، إضافة إلى مشاريع تعنى بتثمين وحماية الموارد الطبيعية، وعددها 153مشروع، ومشاريع خاصة بتثمين وحفظ التراث المادي وغير المادي في المناطق الريفية، وعددها 15 مشروع ، و قد تضمن عقد النجاعة مجموعة من مؤشرات التأثر لهذه المشاريع، وهي كالتالي:

جدول 2 : مؤشرات تأثير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية حسب عقد النجاعة لولاية المسيلة للفترة 2009-2014

| المواضيع الجامعة | البلديات | النواحي | الاسر | السكان المعنيين | الشغل | المساحة المعالجة (هكتار) | توسيع المساحة الصالحة للزراعة (هكتار) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عصرنة القرى والقصور | 6 | 6 | 8 230 | 57 610 | 44 730 | 279 600 | 2 500 |
| تنوع الأنشطة الاقتصادية | 5 | 9 | 6 857 | 48 000 | | | |
| تثمين وحماية الموارد الطبيعية | 32 | 53 | 11 613 | 81 300 | | | |
| تثمين وحفظ التراث المادي وغير المادي | 2 | 2 | 4 175 | 29 220 | | | |
| عصرنة القرى والقصور | 32 | 70 | 30 875 | 216 130 | 44 730 | 279 600 | 2 500 |

**المصدر**: محافظة الغابات لولاية المسيلة.

قامت محافظة الغابات لولاية المسيلة باعتبارها أمانة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بتوسيع عدد البلديات التي لها حق الاستفادة من المشاريع من 32 بلدية إلى 47 بلدية أي كل بلديات الولاية حتى بلدية المسيلة مقر الولاية، ومع نهاية سنة 2015 قامت المحافظة بإعداد حصيلة للفترة الممتدة من 2010 إلى2015، وفيما يتعلق بالنواحي أو التجمعات السكانية التي كان من المقرر أن تستفيد من المشاريع الجوارية فلم يتم تحقيق الهدف المسطر في عقد النجاعة والذي كان 272 منطقة أي 272 مشروع، وإنما لم يتم تسجيل وبداية الإنجاز إلا في 232 ، وفيما يخص عدد الأسر التي كان من المتوقع أن يمسها تأثير المشاريع والتي كانت 87530 اسرة، فقد ازداد هذا العدد إلى 94432 اسرة، في حين بلغ عدد السكان المعنيين بالمشاريع 594230 نسمة بعد أن كان متوقع في عقد النجاعة أن يكون عددهم 130216 نسمة .

**جدول 3 : الوضعية المالية PPDRI للفترة 2010-2015**

(الوحدة مليون دينار جزائري)

| | الاعتماد المالي | المبالغ المستهلكة | نسبة % استهلاك الاعتماد المالي |
|---|---|---|---|
| **ميزانية التجهيز** | 834 | 713 | 85 |
| **سطر 1** | 1241 | 866 | 77 |
| **سطر 2** | 696 | 548 | 79 |
| **المجموع** | 6 542 | 1 272 | 80 |

**المصدر**: محافظة الغابات لولاية المسيلة. 2016

يظهر من الجدول السابق أن الاعتمادات المالية الخاصة بصناديق التنمية الريفية المختلفة قد تم تحويلها إلى الصندوق الوطني للتنمية الريفية المنشأ سنة 2013 ، حيث تم توزيعها على السطر الأول والثاني من الصندوق، كما بلغت نسبة استهلاك الاعتمادات 80% كماهو مبين في الجدول.

**2-2- واقع البرامج المنفذة وانعكاساتها المختلفة .**

في هذا المبحث يتم التطرق لعقود النجاعة للتجديد الريفي والمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ولاية المسيلة من حيث المبرمج والمحقق، ثم معرفة الانعكاسات والاثر الذي احدثته هذه المشاريع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ثم دراسة عينة صغيرة في بلدية المعاضيد كواحدة من البلديات التي شملها هذا البرنامج.

**1-2-2 عقود النجاعة والمشاريع الجوارية في التنمية الريفية**

شرعت الجزائر في تجسيد سياسة التجديد الريفي بهدف مرافقة سكان المناطق الريفية وتنميتها عبر دمج كل السياسات، القطاعات والتدخلات العمومية في الفضاء الريفي وتنفيذها بمقاربة تضمن الانسجام والتكامل في التدخلات وأكبر نجاعة في النفقات العمومية . تبعا للإجراءات المتخذة خلال اجتماع إطارات قطاع الفلاحة والتنمية الريفية و المنعقد أيام 19 و 20 جويلية 2008 ، تلتزم كل ولاية بتنفيذ هذه السياسة عن طريق عقد نجاعة يمتد من 2009الى 2014 مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية يخص التجديد الريفي، وتكون متابعة وتقييم تنفيذ هذه البرامج وفقا لمؤشرات هي:

- عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المقترحة منها والمحققة؛
- قيمة ونسبة الزيادة في أرس المال المنتج؛
- مدى حمايته للموارد الطبيعية؛

- وعدد مناصب الشغل المستحدثة.

لقد تم إبرام عقد النجاعة بين ولاية المسيلة ووزارة الفلاحة والذي يمتد بين 2009 إلى 2014 لإنجاز 272 مشروع جواري وهذا كما هو مبين في الجدول التالي :

**جدول 4: عقد النجاعة المبرم بين ولاية المسيلة ووزارة الفلاحة والذي يمتد بين 2009 إلى 2014**

| عقود النجاعة الاولية | عقود النجاعة الفعلية | مبادرة | صياغة | التأكيد | مصادقة | موافقة | منتهية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **272** | 238 | 238 | 238 | 238 | 238 | 238 | 238 |

**المصدر**: محافظة الغابات لولاية المسيلة. 2016.

من خلال الجدول نلاحظ ان عدد المشاريع الفعلية كان 238 مشروعا من مجموع 272 مشروع والباقي منها ( 34 مشروع ) لم ينجز وذلك لأسباب مالية خاصة عدم كفاية الاغلفة المالية المخصصة لكل مشروع ، وكذا بعضها ممن اعترض السكان على انجازها .

**جدول 5 : المبالغ المالية المرصودة خلال عقود النجاعة 2009- 2014 .**

(الوحدة مليون دينار جزائري)

| برنامج التنمية الريفية واستصلاح الاراضي عن طريق الامتياز | | برنامج مكافحة التصحر | |
|---|---|---|---|
| **المبلغ المرصود** | المبلغ المعتمد | المبلغ المرصود | المبلغ المعتمد |
| **1 171** | 1 123 | 922 | 696 |

**المصدر**: محافظة الغابات لولاية المسيلة، 2016.

**2-2-2 البرامج المنفذة وانعكاساتها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية**

**اولا: من الناحية الاقتصادية**

لقد باشرت محافظة الغابات تنيفذ كل البرامج المسجلة باسم الولاية ، سواء فيما يخص التسيير المباشر او التنسيق مع الادارات الاخرى الفاعلة والشريكة في تنفيذ هذه البرامج، وعلى الرغم من المجهودات الجبارة التى تبذلها ادارة الغابات في الانجاز التام واللكلي لهذه المشاريع الا انه بقي بعض منها لم ينجز الى اليوم والأسباب عديدة اهمها عدم كفاية الغلاف المالي وكذا صعوبات مرتبطة بموقع واختيار ارضية المشروع، ولكن الشئ الملاحظ ان الجدية في تنفيذ هذه المشاريع افرزت نوع من الثقة من طرف المواطن تجاه هذه الادارة، تنامت تدريجيا وساهمت فيما بعد في

اعطاء نتائج جيدة، وفيما يلي جدول يوضح بعض المشاريع المنجزة في اطار عقود النجاعة للفترة الممتدة من 2010 الى 2016 وتوزيعها عبر بلديات الولاية، مع ملاحظة ان ارقام الجدول الاصلي تخص الحجم المنجز لكل بلدية على حدى وفي كل شعبة واكتفينا فقط بذكر عدد البلديات التى مسها البرنامج .

**جدول6: يوضح بعض المشاريع المنجزة في اطار عقود النجاعة للفترة الممتدة من 2010 الى 2016**

| العملية | الحجم الكلي | الحجم المنجز | عدد البلديات المعنية |
|---|---|---|---|
| استصلاح الأراضي | 360 هكتار | 360 هكتار | 2 |
| تهيئة منبع | 36 و | 30 و | 9 |
| تصحيح السيول | 41000 م3 | 41000م3 | 21 |
| إنجاز سد | 48 و | 35 و | 18 |
| فتح مسالك | 665 كلم | 634 كلم | 41 |
| تهيئة مسالك | 116 كلم | 107 كلم | 12 |
| إنجاز حوض | 07 و | 07 و | 4 |
| أنجاز جب | 18 و | 10 و | 6 |
| تثبيت الحواف | 30 هكتار | 10 هكتار | 1 |
| غراسة النخيل | 40 هكتار | 40 هكتار | 2 |
| أنجاز بئر عميق | 1600 م ط | 1400 م ط | 7 |
| غراسة ظلية | 100 هكتار | 80 هكتار | 2 |
| إنجاز بركة | 50 و | 34 و | 18 |
| التزويد بالطاقة الشمسية | 262 و | 262 و | 11 |
| غراسة رعوية | 540 هكتار | 500 هكتار | 6 |
| تثبيت الكثبان | 125 هكتار | 110 هكتار | 3 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **المحميات** | 2000 هكتار | 2000 هكتار | 3 |
| **أشجار مثمرة** | 559 هكتار | 559 هكتار | 21 |
| **مصدات الرياح** | 142 كلم | 142 كلم | 7 |

**المصدر**: محافظة الغابات لولاية المسيلة، 2016.

نلاحظ من خلال الجدول ان الطابع الاقتصادي لهذه المشاريع هي السمة الغالبة فالتزويد بالطاقة المتجددة له اهمية كبرى لدى سكان الأرياف، وحتى اليوم مازالت تصل محافظة الغابات العديد من الطلبات على هذا النوع من العمليات، نظرا لكونها البديل للاقتصادي للكهرباء والتى لا تصل الى اغلب المناطق الفلاحية، فالعديد من الفلاحين والموالين يستخدمون الطاقة الشمسية في سقي محاصيلهم الزراعية من الابار الارتوازية او حتى استعمالها في حياتهم المنزلية اليومية، خاصة اذا كانوا من مربي الماشية البدو الرحل.

والملاحظ كذلك ان عنصر التزويد بالطاقة الشمسية قد انجزت كليا 262 وحدة مسجلة وهو ما يفسر هذه الاهمية التي نقصدها.

**ثانيا: من الناحية الاجتماعية**

تبنت الدولة هذه البرامج لمحاربة الفقر في المجتمع الريفي وهذ ما لاحظناه في المؤشرات المذكورة اعلاه، حيث إستفادة مايقارب 32 942 اسرة من هذا البرنامج خلال فترة 2010-2016 إضافة فك العزلة عن قرابة 150 منطقة عن طريق تهيئة وشق المسالك الفلاحية، مما ادى بطريقة مباشرة إلى تغير البيئة الريفية و ظهور التجمعات السكانية وما توفره من ايادي عاملة خاصة بعد النزوح الريفي نتيجة للوضع الامني غير المستقر خلال العشرية السوداء والذي امتدت اثاره الى حتى سنة 2016 .فاذا أعدنا النظر في الاثار الاقتصادية لهذه المشاريع نجد ان مخلفاتها سوف تكون اجتماعية على الافراد والأسر الريفية، فاذا تكلمنا مثلا عن اليد العاملة المحققة فاننا بطريقة غير مباشرة نقصد التقليل من نسب الفقر في تلك المناطق ، خاصة بعد العودة الى الاراضي التى هجرها السكان قبل سنوات .

**الخاتمة:**

إختلفت وجهات نظر المتخصصين في علم الإدارة العامة باختلاف انتماءاتهم الفكرية حول حقيقة التنمية المحلية إلا أنهم أتفقوا على أن التنمية المحلية هي ذلك الفعل الذي يسعى الى تحسين الظروف المعيشية لسكان الوحدات المحلية ويحافظ على التماسك الاجتماعي من إجل إستمرارية الدول و تطورها، مع ضرورة تكاثف كل من الجهود الحكومية والشعبية لتحقيق ذلك .فلقد حاولت الدولة الجزائرية وبرغم من الصعوبات التي واجهتها تجسيد هذا المفهوم، فانطلقت في إعداد السياسات ووضع الخطط والبرامج من اجل تحقيق تنمية محلية، ووطنية شاملة لكل ربوع الوطن ودون استثناء.

ومن أهم النتائج التي خلصت لها دراستنا:

- ✓ اختيار السكان لنوع من المشاريع ورفض اخرى دون دراسة متخصصة أثر بشكل كبير على اتمام كل المشاريع المسجلة لدى محافظة الغابات.
- ✓ غياب اقطاب صناعية تحويلية مرافقة لمشاريع التنمية الريفية، فهناك من يرمون منتجاتهم لعدم قدرتهم على تسويقها.
- ✓ تكليف محافظة الغابات بتسيير مشاريع ليست من اختصاصها أثر على مردودها، فمثلا شعبة تربية الحيوانات تعد من اختصاص المصالح الفلاحية، فلماذا يسند تسييرها وتنفيذها الى ادارة الغابات؟
- ✓ عدم تخصيص الميزانية الكافية لهذه المشاريع، فهناك العديد منها من لم ينجز لعدم كفاية الغلاف المالي.

**الإقتراحات:**

- ✓ ضرورة العمل على تأطير المستخدمين العمومين، قصد ضمان السير الحسن لهذه المشاريع.
- ✓ إقامة أقطاب صناعية ترافق مشاريع التنمية الريفية لضمان تسويق منتجاتهم بدلا من إتلاف فائض الانتاج.
- ✓ ادماج شرائح المجتمع الريفي لا سيما المرأة في العملية التنموية على نطاق أوسع.
- ✓ تكليف الجهات المختصة في تجسيد وتنفيذ هذه المشاريع بدلا من إسنادها العشوائي.

المراجع:


- شويح ، ب. (2011). دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية ، دراسة حالة البلدية . مذكرة ماجستير. تلمسان، الجزائر: جامعة ابي بكر بلقايد.
- الأمانة_العامة_للحكومة. (2024). الموقع الرسمي للأمانة العامة للحكومة. المرادية الجزائر، الجزائر . Retrieved from https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2012/A2012012.pdf?znjo=12
- الجريدة الرسمية العدد 12. (2011، يونيو 22). المادة 107. الجزائر.
- الجريدة الرسمية العدد 12. (2012، فبراير 21). المادة 80.
- رحماني ، م.، & السبتي، و. (2008). واقع الجماعات المحلية في ظل الاصلاحات المالية وأفاق التنمية المحلية. ملتقى دولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية . الجزائر: جامعة الحاج لخضر.
- سعودي، م. (2007). اثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر ، دراسة حالة ولاية المدية ،. مذكرة ماجستير. الشلف، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.
- صوداقي، ف.، & خضراوي، س. (2021). المخطط البلدي للتنمية و دوره في تحقيق التنمية المحلية – بلدية البليدة نموذجا. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية.
- علوني، ع. (2013). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية حالة ولاية سطيف. رسالة دكتوراه. سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس.
- غرايسة ، خ.، & سرير ، ع. (2022). دور المخططات البلدية للتنمية Pcd في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر. مدارات سياسية
- صالح، ح .(2002) .التوجه الجغرافي للتنمية الوطنية والاقليمية .عمان الاردن: دار وائل للنشر.
- احمد ، م .(2005) .مخاطر تنمية المجتمعات المحلية ،الاتجاهات المعاصرة ،الاستراتيجيات .الاسكندرية مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- منال محمد، ن .(2009) .استراتجيات التنمية الريفية في الاراضي الفليسطينية .رسالة ماجستير .فلسطين.
- George, D. (1971). *Economic Development and Social Change,*. USA: The Natural History.